



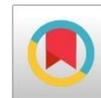
## The Impact of Financing Small and Medium Enterprises on Providing Job Opportunities in The Egyptian Countryside

أثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل في

الريف المصري

Mona said Abdelnaby, EL sherbini, E. A.& Mohamed EL-sayed EL-namky

Agricultural Economics Research Institute -Agricultural Research Centre – Egypt.



DOI: [10.21608/JALEXU.2024.287777.1195](https://doi.org/10.21608/JALEXU.2024.287777.1195)

### Article Information

Received: May 10<sup>th</sup> 2023

Revised: May 15<sup>th</sup> 2024

Accepted: May 17<sup>th</sup> 2024

Published: June 30<sup>th</sup> 2024

**SUMMARY:** The labor element in economics represents the second element of production after the land element, and since the labor element is in Egypt or in developing countries that are characterized by labor-intensive industries in general and in agriculture in particular, and in view of the spread of labor in Egypt, especially during the period (2018-2022), Unemployment in the labor force, especially in the agricultural sector, as Egyptian agriculture is characterized by seasonality, and thus unemployment spreads in the agricultural sector for the rest of the year, as the combined volume of employment and unemployment in 2022 reached about 30.12 million people over the age of 15 in working age, with 25.10 million males compared to 5.11. One million females, which constitutes a surplus of labor that is considered unemployed during that period.

Small and medium enterprises are considered an important tributary of economic and social development in the world, as they not only provide employment opportunities, but they are also considered the main driver of more technological innovations, increased exports, and increased gross domestic product growth. Therefore, they are considered the main engine of economic growth.

The management of new projects is considered as important as it was in economic analysis because management plays a role in the success of the project and its establishment on scientific foundations that guarantee it the marketing of its products or services. The problem of the research is the spread of unemployment, especially in the agricultural sector, which is characterized by seasonality in agricultural labor in the Egyptian countryside. The problem of the research is also represented in the obstacles facing small and medium enterprises that are established in the Egyptian countryside, especially the financial and administrative obstacles. The research aimed to identify how to overcome the problem Unemployment in the Egyptian countryside through the expansion of small and medium enterprises.

### Results:

1- The study concluded the development of the total labor force in Egypt, as the total labor force increased from about 28.9 million people in 2018 to about 30.12 million people in 2022, with an increase rate of about 1.26 million people, representing about 4.4%, and the average labor force reached about 29.03 million. population during the period (2018-2022)

2- The results indicated that the Fund's activity has increased towards expanding the base of beneficiaries of women and men, as the value of loans directed to agricultural development increased and the number of beneficiaries, projects and job opportunities increased. The significance of the statistical hypotheses between the average of the two periods for all the variables studied was proven using the (T) test for the differences between the two periods. Except for the self-contribution percentage.

### Recommendations

1- The necessity of redistributing small and medium enterprises to the governorates according to the population and the needs of each governorate.

2- It is necessary to monitor the funding that is released from funding sources so that it does not take a path other than the one allocated for it.

3- Unifying a single project financing device in which all sources of financing are collected.

المقدمة:	مشكلة البحث:
يمثل عنصر العمل في علم الاقتصاد العنصر الثاني من عناصر الإنتاج بعد عنصر الأرض، ولما كان عنصر العمل في مصر أو في الدول النامية التي تتميز بالصناعات كثيفة العمالة عامة وفي الزراعة خاصة، ونظراً لما تعانيه العمالة في مصر خاصة خلال الفترة (2018-2022) من انتشار البطالة في القوى العاملة خاصة في قطاع الزراعة حيث تتسم الزراعة المصرية بالموسمية وبالتالي تنتشر البطالة في القطاع الزراعي معظم السنة، حيث بلغ حجم التشغيل والبطالة معاً عام 2022 حوالي 30.12 مليون نسمة فوق سن الـ 15 في سن العمل بواقع 25.10 مليون نسمة من الذكور في مقابل 5.11 مليون نسمة من الإناث مما يشكل وجود فائض في العمالة التي تعتبر قوى عاطلة خلال تلك الفترة.	تتمثل مشكلة البحث في التعرف علي مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل نظراً لانتشار البطالة خاصة في القطاع الزراعي الذي يتصف بالموسمية في العمالة الزراعية في الريف المصري. كما تتمثل مشكلة البحث في المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقام في الريف المصري خاصة المعوقات التمويلية، والإدارية.
وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، حيث أنها لا تقدم فرصاً للتوظيف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسي لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث انها تعتمد بشكل كبير على الخامات المحلية ولديها قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي، وأصبح الاهتمام بنمو قطاع المشروعات الصغيرة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لها الدولة في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل جديدة لمكافحة البطالة والفقر خاصة في الريف المصري وذلك من خلال الدعم اللازم لها بكافة أنواعه، ومواجهة التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لها، وهناك العديد من الأشخاص وخاصة الشباب الذين يرغبون بالبدء في مشروع صغير للتغلب على مشكلة البطالة، ولكن ليس لديهم المال الكافي وعندما يلجأوا إلي فكرة تمويل المشاريع الصغيرة في مصر وذلك من أجل إقامة ما يريدون من مشاريع صغيرة ويذكر أن تلك القروض تتوفر من قبل العديد من جهات الدولة مثل العديد من البنوك في مصر والعديد من الجمعيات المصرية وأيضها يوجد العديد من الشركات التي تعمل علي توفير قروض لتمويل أي من المشاريع الصغيرة لمنح الشخص التمويل الذي يرغب فيه. وهناك بعض من الشروط الواجب توافرها وهناك أيضا بعض من الأوراق المطلوبة للحصول علي التمويل للمشروع، والواقع أن إدارة المشروعات الجديدة تعتبر من الأهمية في التحليل الاقتصادي لما تلعبه الإدارة في نجاح المشروع وقيامه على أسس علمية تضمن له تسويق منتجاته أو خدماته التي يقوم بها.	<b>الهدف من البحث</b> في ضوء مشكلة البحث المشار إليها فان البحث يستهدف بصفة اساسية التعرف على كيفية التغلب على مشكلة البطالة في الريف المصري من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. - التغلب على المعوقات التمويلية والإدارية التي تواجه تلك المشروعات في الريف المصري. - التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي، بما يتوافق مع الريف المصري والمرأة الريفية. ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي فان الدراسة تتضمن العديد من الاهداف الفرعية والتي تتمثل فيما يلي: • التعرف على قوة العمل الكلية، والزراعية، ونسبة البطالة الكلية في مصر. ماهي المعوقات التي تحد من الدور التمويلي للقطاع المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. مدى مساهمة القطاع المصرفي وشروطه في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يوفره من النظام البنكي. التعرف على دور صندوق التنمية المحلية من خلال اسهام البرامج التي يتبناها في تمويل المشروعات الزراعية وتطور حجم القروض الممنوحة موزعة وفقا للأشطة الإنتاجية والتوزيع الجغرافي للقروض وفرص العمل التي تم توفيرها من خلال تنفيذ هذه البرامج وعدد المستفيدين من هذه القروض.
	<b>مصادر البيانات وأسلوب البحث</b> تم الاستعانة بالبيانات الثانوية التي تخدم هذا البحث من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات، وصندوق التنمية المحلية، وبعض مؤسسات التمويل في مصر، بالإضافة الى الابحاث والمراجع ذات الصلة بهذا الموضوع، وقد اعتمد البحث في تحليل وعرض النتائج على الاسلوب التحليلي الوصفي والكمي الذي يحقق اهداف البحث.

## الإطار النظري للبحث

"دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية"، إدارة الشركات والاتحادات العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، (2008)

## نتائج البحث ومناقشتها

تطور قوة العمل الكلية والزراعية ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (2018-2022)

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور قوة العمل الكلية في مصر حيث ارتفعت قوة العمل الكلية من حوالي 28.9 مليون نسمة عام 2018 إلى حوالي 30.12 مليون نسمة عام 2022 بمعدل زيادة بلغ حوالي 1.26 مليون نسمة بما يمثل نحو 4.4%، وبلغ متوسط قوة العمل نحو 29.03 مليون نسمة خلال الفترة (2018-2022)، كما توضح بيانات نفس الجدول تطور قوة العمل الزراعية في مصر وارتفاع قوة العمل الزراعية من حوالي 6.9 مليون نسمة بما يمثل نحو 23.9% من قوة العمل الكلية عام 2018 إلى حوالي 8.5 مليون نسمة بما يمثل نحو 28.2% من قوة العمل الكلية عام 2022 بمعدل زيادة بلغ حوالي 1.5 مليون نسمة بما يمثل نحو 23.2%، وبلغ متوسط قوة العمل الزراعية حوالي 7.7 مليون نسمة بما يمثل نحو 26.3% من قوة العمل الكلية خلال نفس الفترة (2018-2022)، في حين انخفضت نسبة البطالة في مصر من نحو 9.9% عام 2018، إلى نحو 7.5% عام 2022، وبلغ متوسط نسبة البطالة في مصر نحو 8.13% خلال الفترة (2018-2022).

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. والمساهمة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبية الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، لما تتسم به من صغر حجم الاستثمارات وإتاحة أكبر عدد ممكن من المستثمرين على إقامتها، وانخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط كنجو عبود كنجو، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2006.

وتؤدي المشروعات الصغيرة سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، كما تساهم في استيعاب إعداداً كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وتلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، فالمشروعات الصغيرة تعد الأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، واستخداماً للتقنية المتوفرة محلياً. وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشروعات الصغيرة باهتمام في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية. وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشروعات الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دور هام في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات (رشيد عليوة،

## جدول رقم (1) تطور قوة العمل في مصر خلال الفترة (2018-2022)

البيان	قوة العمل الكلية مليون نسمة (عرض العمالة الكلية)	مليون عامل قوة العمل الزراعية (عرض العمالة الزراعية)	معدل البطالة الكلية %	% قوة العمل الزراعية من إجمالي قوة العمل
2018	28.86	6.9	9.9	23.91
2019	28.35	7.1	7.9	25.04
2020	28.46	7.7	7.9	27.06
2021	29.36	8.1	7.7	27.59
2022	30.12	8.5	7.5	28.22
المتوسط	29.03	7.66	8.13	26.31

تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده. وبصفة عامة فقد حددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير لتعريف المشروعات الصغيرة تتمثل في معيار العمال والموظفين، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة. أهمية المشروعات الصغيرة:

## أولاً : مفهوم المشروعات الصغيرة:

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشروعات وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير، ويتعين أن

والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، والتدرج نحو قيام المشروعات الكبيرة.

- فضلاً عن ذلك فإن المؤشرات الكمية تؤكد على دور المشروعات الصغيرة كعنصر هام في عملية التنمية والتي تتمثل في القدر الذي تستوعبه من عمالة، والدخل الذي تولده، وعددها إلى إجمالي المشروعات العاملة في القطاعات الإنتاجية.

#### مجالات أنشطة المشروعات الصغيرة:

تحتل المشروعات الصغيرة الجانب الأكبر من مساحة مشروعات النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشروعات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة على النحو التالي (الملحق الاقتصادي، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثاني والعشرون، القاهرة، مايو 2007):

#### مشروعات التنمية الزراعية:

وتتمثل تلك المشروعات في مشروعات الثروة الزراعية، مشروعات الثروة الحيوانية، ومشروعات الثروة السمكية.

#### 1- مشروعات التنمية الصناعية:

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتنوع أنشطة القطاع الصناعي لتقديم مجالات عديدة لنشاط مشروعات الأعمال الصغيرة.

#### 2- نشاط التعدين

المشروعات الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشروعات التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات.

#### 3- مشروعات التنمية الصحية:

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

#### 4- مشروعات الخدمات:

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إلخ.

#### مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية:

هناك مصادر خارجية ومصادر داخلية لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر ومن أهم المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك التنمية

إن أهمية قطاع المشروعات الصغيرة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للنتاج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلاً عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الانتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات. وتتلخص أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للاقتصاد القومي بصفة عامة في أهم النقاط الآتية:

- للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، فهذه المشروعات تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى (مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة (مسودة التقرير النهائي)، بيا 2025 رؤية إستراتيجية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، مايو، 2008).
- تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاءاً جيداً لجذب مدخرات صغار المستثمرين.
- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال إنتشارها الجغرافي، ويفضل مرونة أسس توطيئها، ولعدم حاجاتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.
- تعتمد على تقنيات ذات كثافة عمالية عالية، فهي بذلك تسهم في توظيف ما نسبته 60% من القوى العاملة في العالم.
- تساعد على نقل وتوطين وسهولة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والفنية بأقل تكلفة.
- إذا ما أحسن التخطيط لقيامها وإحتضانها ودعمها فإن المشروعات الصغيرة أقدر على المنافسة على المستوى المحلي والأقليمي وربما العالمي، وهذا من شأنه زيادة الصادرات.
- تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشأة قطاع خاص قوي قادر على خوض مجال الاستثمار

تعددت مصادر التمويل الداخلية للمشروعات الصغيرة من بعد الجهود التي بذلتها الدولة في إنشاء جهات معنية بالمشروعات الصغيرة والتي منها:

- (1) صندوق التنمية المحلية: وهو المؤسسة التمويلية الأكثر نشاطاً من حيث تمويل المشروعات الصغيرة في الوقت الراهن وسيتم تناول نشاط الصندوق بالتفصيل.
- (2) الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو من أبرز الجهات في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ويهتم بالمشروعات ذات المردود الاجتماعي كالمشروعات المناسبة للمرأة المعيلة والفئات المهمشة والصناعات الحرفية المرتبطة بالخامات المحلية ويقوم الصندوق بالتدريب على إقامة مثل هذه المشروعات، ويندر نشاط الصندوق في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة إلا من بعض مشروعات التصنيع الغذائي والزراعي وبنسب ضئيلة من نشاط الصندوق.
- (3) بنك التنمية الصناعية الذي أنشئ عام 1975م، والمتخصص في تمويل المشروعات الصناعية ودعم وتنمية الصناعات الصغيرة.
- (4) جهات تمويلية أخرى مثل البنوك التجارية، والبنك الزراعي المصري.

**التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية:**

يوضح الجدول رقم (2) القطاعات التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة المنفذة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (2003-2022)

حيث يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها المشروعات الصغيرة الي القطاعات التالية:

- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال قطاع المهن الحرة.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج الحيواني.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع الصناعي.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع الخدمي.
- قطاع المشروعات الصغيرة في مجال القطاع التجاري.

ويشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) أن أكبر عدد من المشروعات كان في مجال الإنتاج الحيواني والتي بلغ عددها نحو 123.7 ألف مشروعاً أي 35.5% من جملة عدد المشروعات، ويليه مشروعات القطاع التجاري والتي بلغ عددها نحو 121.7 ألف مشروعاً تمثل 35% من جملة عدد المشروعات، ثم مشروعات القطاع الخدمي البالغ عددها 57.4 مشروعاً تمثل نحو 16.5%، ثم مشروعات القطاع الصناعي والتي بلغ فيه عدد المشروعات حوالي 41.8 ألف مشروعاً تمثل نحو 12% وكان

الأفريقي، وكالة التنمية الدولية الأمريكية، المجموعة الأوربية، بينما من أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الداخلية بنك التنمية الصناعية، والبنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التنمية المحلية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

ويكون حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من هذه المصادر من أجل شراء الأصول الثابتة من النوع طويل الأجل بينما يكون التمويل قصير الأجل من أجل تمويل النشاط الجاري.

#### (أ): المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة:

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة في مصر والتي من أهمها:

- (1) **المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.** تهدف هذه المشروعات إلى تحسين اقتصاد السوق وكذلك تحسين المناخ الخاص بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- (2) مشروع إقراض المنشآت الصغيرة والناشئة (SED) (سمير عبد الحميد عريقات، **المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة "معهد التخطيط القومي، يوليو 2004).**

يتم التركيز فيها على تنمية مشروعات صغار الصناع والحرفيين في مصر، وهناك العديد من الجهات التي تعمل في هذا المشروع منها:

- جمعية مساعدي صغار الصناع والحرفيين بالقاهرة ESED.
- جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ABA.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة ببورسعيد SEDAP.
- جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية SBACD.
- جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلي بالدقهلية DBACD.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة بالفيوم SPDA.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة بسوهاج SPDA.
- جمعية رجال أعمال اسوان ASWA.
- الجمعية المصرية للتطوير والتنمية Lead Foundation.
- شركة حماية مخاطر الائتمان CBC.
- بنك القاهرة.
- مشروع بشاير الخير.

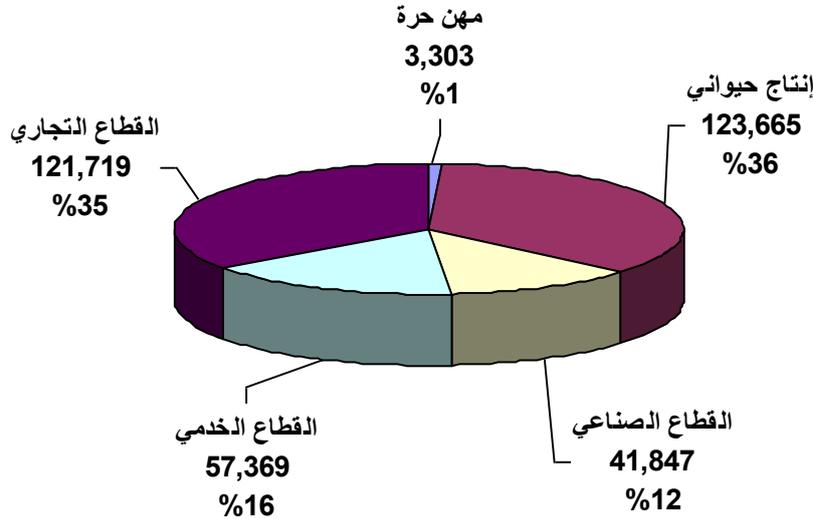
#### (ب): المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الصغيرة:

أقل هذه القطاعات قطاع المهن الحرة من حيث عدد المشروعات. المشروعات. حيث بلغ 3.3 ألف مشروعاً تمثل نحو 0.95% من جملة عدد

جدول (2) التصنيف العام للمشروعات الصغيرة طبقاً لنوعية الأنشطة وعدد المشروعات وقيمة القروض بالجنيه وعدد العمالة في مصر الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من (2003-2022)

القطاع	عدد المشروعات (ألف)	%	إجمالي القروض (مليون جنيه)	%	متوسط قيمة القرض (جنيه)	إجمالي العمالة	
						(ألف عامل)	متوسط
مهن حرة	3,303	0.95	69.9	0.86	36,293	10.4	3
إنتاج حيواني	123,665	35.5	1887	23.3	26,162	309.8	3
القطاع الصناعي	41,847	12	1193	14.7	48,890	201.7	5
القطاع الخدمي	57,369	16.5	1670	20.6	49,915	275	5
القطاع التجاري	121,719	35	3289	40.6	46,330	543	4
الإجمالي	347,904	100	5111	100	207,590	1340	4

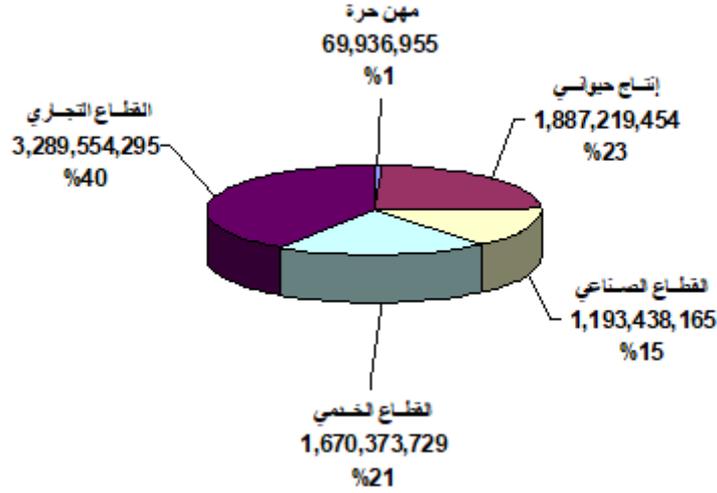
المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، سجلات إنجازات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة خلال الفترة (2003-2022)



شكل رقم (1) عدد المشروعات في القطاعات المختلفة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (2)

أما من حيث إجمالي القروض الممنوحة فيشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) إلى أن القطاع التجاري قد استحوذ على نحو 3.3 مليار جنيه تمثل نسبة نحو 40.6% من جملة القروض، يليه قطاع الإنتاج الحيواني حيث بلغ قيمة القروض به نحو 1.9 مليار جنيه تمثل نحو 23.3% من جملة القروض، وتأتي قروض المهن الحرة في المؤخرة حيث بلغ قيمة القروض بها 69.9 مليون جنيه أي نحو 0.86%، أما من حيث متوسط قيمة القرض يتضح من الشكل أن مشروعات القطاع الخدمي جاءت في المقدمة بقيم قدرها 49.9 ألف جنيه، يليه مشروعات القطاع الصناعي بمتوسط قرض قدره 48.9 ألف جنيه، ثم القطاع التجاري بمتوسط قرض قيمته 46.3 ألف جنيه.



شكل رقم (2) إجمالي القروض المقدمة للقطاعات المختلفة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي  
المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (2)

في القرى وشباب الخريجين وذلك لمساعدتهم على تحقيق دخل والقضاء على البطالة وتمثل تلك المشروعات في:

- 1- **المشروعات الإنتاجية:** مثل الإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني)، التصنيع الزراعي، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية، وغيرها من المشروعات الإنتاجية.
- 2- **المشروعات التسويقية:** مثل أنشطة التجميع، الفرز، التجهيز، التعبئة، التخزين، النقل والتوزيع.
- 3- **المشروعات الخدمية ذات العائد المالي:** مثل جمع المخلفات ومعالجتها، الأسواق العامة، الميكنة الزراعية، الإصلاح والصيانة، نقل الأفراد، محطات الوقود، خدمات الري، عيادات طبية وبيطرية، مدارس خاصة، مكاتب بريد وتليفونات أهلية، البرمجيات والحاسب الآلي.

**مشروعات صغار المستثمرين:** ممن لديهم مشروعات قائمة أو الراغبين في إنشاء مشروعات جديد (ذات عائد مادي دوري سريع يغطي استثماراتها الجديدة في مدة لا تتجاوز العامين ونصف بما فيها فترة السماح). وبقروض لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه وذلك في أوجه النشاط الاقتصادي التالية:

- الورش الحرفية المتنوعة كالنجارة والأثاث، وإصلاح الأحذية والمنتجات الجلدية وتصنيع الآلات الزراعية والبلاط وتربية دودة القز.
- المحال التجارية المختلفة كالبقالة، ومحال السلع الغذائية، والحدايد، والبويات والملابس.
- المطاعم والكافتيريات ومحال العصائر.
- المصانع المختلفة كالتطوب الطفلي، وتعبئة وتغليف المواد الغذائية، والمناديل الورقية، والبلاط والبويات.

دور صندوق التنمية المحلية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

انشئ صندوق التنمية المحلية في اطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978 وبدء في مزاوله نشاطه بصورة عملية اعتباراً من اول نوفمبر 1979، وهو من المؤسسات الرسمية غير المصرفية فهو صندوق تنموي يهدف بالدرجة الاولى الى دعم التنمية الاقتصادية في المحليات والقرية على وجه الخصوص بمنح قروض ميسرة للفئات الاكثر احتياجا وخاصة المرأة الريفية المعيلة والترويج لاقامة مشروعات صغيرة تعتمد على موارد البيئة المحلية للمساهمة في زيادة دخل الاسرة الريفية وتوفير فرص عمل منتجة للحد من البطالة.

- يعد صندوق التنمية المحلية له دور تنموي يستهدف تدعيم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، ويعتبر ذلك احد المحاور الهامة للبرنامج القومي للتنمية المحلية المتكاملة مختلفاً عن الاجهزة الائتمانية المصرفية الاخرى، حيث يؤدي الدور المنوط منه بتكوين الائتمان مع التركيز على التنمية، ولذلك لا تقاس نجاحاته بالربحية الناتجة في نهاية فترة مالية من خلال تعاملاته في هذا المجال ولكن تقاس بما تم تحقيقه من اهداف تسعى اليها عمليات وبرامج التنمية المحلية ومقدار تحقيقها لعنصر الشمول والتكامل والتواصل ومدى ما يتحقق من اثار تنموية على محاور التنمية الاخرى ويخص بالذكر التنمية البشرية والاجتماعية والمؤسسية للمجتمع المحلي وخاصة المجتمع الريفي.
- مجالات الإفراض للصندوق لمختلف مشروعات التنمية الاقتصادية:

يختص الصندوق بتمويل أنواع مختلفة من المشروعات وخاصة على المستوى المحلي وبالأخص المشروعات الصغيرة

- بعض الأنشطة المختلفة كاستديوهات التصوير، ومعامل الألبان، ومحال الزجاج والبرايز، والمطاحن، والفراكتات، ومعامل التخليل، وتجديد سيارات الأجرة، والبضائع.
- المناحل، وماكينات الري، والجرارات الزراعية.

#### الفئات التي يتم إقراضها

- الأفراد الطبيعيين من الشباب وغيرهم.
- شركات الأفراد الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانونياً، والتي تقع تحت الإشراف المباشر لجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي.

#### حجم القروض:

- القروض لا تتجاوز قيمتها 80% من الاستثمارات المطلوبة للمشروع (المقترض يدبر النسبة الباقية ذاتياً). ولا يتضمن القرض شراء أراضي أو إقامة مباني.. إلخ، ويقتصر فقط على قيمة المعدات والتجهيزات وتكاليف تشغيل دورة إنتاج كاملة.

#### المدى الزمني للقرض: يركز الصندوق على منح نوعين من

- القروض: 1- قروض قصيرة الأجل، تسدد خلال عامين. 2- قروض متوسطة الأجل، تسدد خلال أربع سنوات.

**تكلفة الإقراض:** تتمثل تكلفة الإقراض للصندوق في المصروفات الإدارية والتي تقدر بنحو 80% من الأسعار السائدة في سوق النقد والتي يعلنها البنك المركزي في بداية شهر إبرام عقد القرض. كما يمنح الصندوق خصماً إضافياً على هذه التكلفة تتباين نسبته حسب نوع المشروع وطبيعة المقترض والمنطقة الجغرافية التي ينفذ بها المشروع.

**فترة السماح:** يمنح المقترض فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض بما يعادل مدة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة طبقاً لنوعية المشروع.

جدول رقم (3) تطور المتغيرات الاقتصادية من صناديق التنمية المحلية واختبار الفرق بين متوسطي فترة الدراسة خلال الفترة (2003-2022)

البيان	المعادلة	T	معدل التغير السنوي %	R <sup>2</sup>	متوسط الفترة الأولى/ جنيهه	متوسط الفترة الثانية/جنية	معدل التغير بين الفترتين
اجمالي حجم القروض	$Y_i = 21809315 + 6148 x$	(0.02)	0.3%	0.00	23985875	19761868	17.6
عدد المستفيدين ذكور	$Y_i = 4495 - 174 x$	(-4.8) **	6.5%	0.56	3732	1598	57.2
عدد المستفيدات اناث	$Y_i = 4858 - 127 x$	(24) *	3.6%	0.25	4448	2596	41.6
عدد المشروعات	$Y_i = 9352 - 301 x$	(-3.6) **	4.9%	0.42	8179	4194	48.7
فرص العمل	$Y_i = 9950 - 362 x$	(-4.3) **	5.9%	0.51	8382	3922	53.2
اجمالي المشاركة	$Y_i = 5665782 - 56527 x$	(-0.6)	1.1%	0.02	5883644	4260843	27.6
اجمالي الاستثمارات	$Y_i = 27475098 - 50379 x$	(-0.12)	0.2%	0.01	29869519	24022711	19.6

i: القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i

Xi: متغير الزمن i: 1, 2, 3, ..... 20

\*\* : معنوي عند مستوى 0.01

\* : معنوي عند مستوى 0.05

معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (1) بالملحق.

والاساسية لأحداث واستمرار التنمية الزراعية والريفية وعنصرها أساسياً في تنمية القطاع الزراعي، وتقديم الخدمات التمويلية بسهولة ويسر للمرأة الريفية لأغراض انتاجية تستثمر فيها مقومات البيئة الانتاجية والبشرية وتتوافر لها الحيوية حتى يمكن ايجاد فرص عمل لها وتحسين لدخل للأسرة الريفية وذلك بالاعتماد على تكلفة راسمالية محدودة.

تلعب المرأة الريفية دوراً هاماً في التنمية الشاملة وذلك من خلال قيامها بعمليات زراعية مختلفة ينتج عنها دخلاً رئيسياً، فضلاً عن توفير تكاليف كبيرة كان من المفروض ان تتحملها الاسرة الريفية لو لم تقم بها مثل اعداد وتجهيز التقاوى للزراعة وتربية الدواجن والطيور المنزلية ورعاية الحيوانات الكبيرة وصناعة المنتجات اللبنية وصناعة الخبز البلدى الريفى، اذا فان الاهتمام بتنمية المرأة الريفية يعطى دفعة قوية للانتاج الزراعى والصناعات الريفية والمنزلية الامر الذى يعود بالقرية الى ان تكون وحدة تعتمد على موارد البيئة المحلية للمساهمة فى زيادة دخل الاسرة وتوفير فرص عمل تمكنها من المساهمة فى التنمية.

وفى إطار الدعوة لتمكين المرأة المصرية وتحقيق هذا التمكين فى جميع المجالات وبصفة خاصة التمكين الاقتصادى الذى يعنى تمكين المرأة الريفية المصرية من اقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تمكنها من النهوض بأوضاعها الاقتصادية وتعظيم مشاركتها فى تنمية المجتمع والتقليل من الفقر ومواجهة مشكلات البطالة باعتبارها المدخل الاساسى لكافة اوجه التنمية، ويتناول هذا الجزء من الدراسة النقاط التالية 1. توزيع قروض المرأة الريفية وفقاً للانشطة الزراعية.

2. توزيع قروض المرأة الريفية وفقاً للمحافظات.

3. متوسط قيمة القرض للمشروعات المتناهية الصغر.

**توزيع مشروعات المرأة الريفية من صندوق التنمية المحلية وفقاً للمحافظات للفترة (2003-2022)**

بدراسة توزيع المشروعات المتاحة والتي تم الموافقة على تمويلها وفقاً للمحافظات خلال تلك الفترة وكما هو موضح بالجدول رقم (4) يختلف نصيب المحافظات من المشروعات التى وافق على تمويلها من خلال الصندوق من المحافظات الاخرى على مستوى فترة الدراسة، والامر يترتب عليه نسبة المساهمة الذاتية من اصحاب المشروعات وبالتالي عدد المشروعات التى يمكن ان تحظى بها المحافظة وإمكانية توفير فرص عمل وبالتالي مدى المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتحسين الدخول وأوضحت نتائج

ومن الجدير بالذكر ان نسبة المساهمة الذاتية للقروض الممنوحة قد تناقصت مما يدل على ان قيمة الفرص قد زادت لتصل تقريبا لحوالى نصف جملة الاستثمارات فى الانشطة المختلفة ويفترض ان تكون المساهمة الذاتية تتناسب مع زيادتها مع قيمة القروض حسب شروط المنح من صندوق التنمية المحلية وتعنى زيادة ثبوت معنوية الاحصائية زيادة القروض الممنوحة ولم تثبت معنوية قيمة المساهمة الذاتية وهذا مرجعه الى ان صندوق التنمية المحلية اعتمد على تقديرات المساهمة الذاتية كثيراً على الممتلكات الموجودة لدى المستفيدين واعتبارها ضمن المساهمة الذاتية.

كما يتضح ايضا من بيانات الجدول رقم (3) ان إجمالى حجم الاستثمارات خلال الفترة الاجمالية اخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً غير معنوي احصائياً وبمقارنة الفترتين المدروستين يتضح ان حجم الاستثمارات قد تناقصت لمتوسط الفترة الثانية بنسبة تناقص من متوسطها للفترة الاولى بنحو 19.6%، بمعدل تغير سنوي يبلغ نحو 0.2%، ولم تثبت المعنوية الاحصائية.

ومن استقراء بيانات نفس الجدول لفرص العمل فقد تبين انها اخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوي احصائى ويرجع ذلك لاتجاه الصندوق للتوسع فى الاقراض للمشروعات الصغيرة لاستيعاب كثير من العمالة.

وقد اشارت النتائج الى ان نشاط الصندوق قد تزايد نحو توسيع قاعدة المستفيدين من النساء والرجال حيث زيادة قيمة القروض الموجهة للتنمية الزراعية وزيادة اعداد المستفيدين والمشروعات وفرص العمل حيث تثبتت معنوية الفروض الاحصائية بين متوسط الفترتين للمتغيرات المدروسة جميعها باستخدام اختبار (T) للفروق بين الفترتين فيما عدا نسبة المساهمة الذاتية.

**دور صندوق التنمية المحلية فى تمويل مجالات التنمية**

تعتبر التنمية الزراعية أحد الاهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية ولا تقتصر التنمية على زيادة الانتاج الزراعي، بل تمتد على استثمار جميع المنتجات الريفية فى البيئة الصحراوية والساحلية سواء كانت رئيسية أو ثانوية عن طريق الصناعات الصغيرة التقليدية التى تنقسم الى صناعات حرفية جديدة مثل الصناعات الريفية فى المناطق الصحراوية والساحلية او صناعات بيئية مثل الصناعات المنزلية وتمتد التنمية الى التوسع فى استثمار الثروة الحيوانية او الداجنة وايجاد امكانيات تربية النحل ودودة القز. ويعتبر الائتمان الزراعي أحد الادوات الهامة

الدراسة أن أكثر المحافظات التي استقادت من تمويل المشروعات هي محافظات سوهاج 13000 مشروع، المنوفية 8.5 الف مشروع، الغربية 5.7 الف مشروع، المنيا 5.7 الف مشروع، في محافظات الصعيد تستحوذ على حوالي 32.5% من اسيوط 5.2 الف مشروع، الدقهلية 4.2 الف فدان خلال الفترة الجمهورية.

جدول (4) تطور نسب المشروعات للمرأة الريفية وفقا للمحافظات والانشطة خلال الفترة (2003-2022)

السنة	النسبة المئوية على مستوى المحافظات	النسبة المئوية على مستوى الانشطة
2003	32.6	33
2004	42.6	43
2005	50.9	62
2006	63.2	62
2007	62.3	58
2008	57.7	56
2009	55.6	55
2010	54.6	56
2011	56.2	57
2012	56.2	56
2013	56.6	56
2014	55.6	61
2015	56.2	61
2016	61.6	54
2017	61.9	67
2018	60.5	67
2019	59.1	67
2020	66.6	67
2021	67	61
2022	65.9	58

المصدر: وزارة التنمية المحلية، المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة.

معاملات الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

وكان من الضروري إجراء استخدام أحد الأساليب الإحصائية حيث أنه الأكثر دقة لبيان مدى هذه التأثيرات على النحو التالي:

-إجمالي القروض

بدراسة العلاقة بين إجمالي القروض وكل من فرص العمل والمستفيدين من الرجال، والمستفيدات من النساء باستخدام الانحدار

المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي: -

$$Y = 5200301 - 3997 x_1 + 3422 x_2 + 9127 x_3$$

$$(-2.6) * \quad (1.55) \quad (4.3)**$$

$$R^2 = 0.71 \quad F = 13**$$

1.8 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لإجمالي القروض خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى إجمالي فرص العمل

X2 تشير إلى إجمالي عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة T

بمقدار 9127 مشروع، ويتبين من قيمة (F) وقيمه معامل التحديد ( $R^2$ ) وقيمة T المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضي السابق لطبيعة البيانات موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالي القروض هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال المستفيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

#### اجمالي المشاركة

بدراسة العلاقة بين إجمالي المشاركة وكل من فرص العمل، المستفيدين من الرجال والمستفيدات من النساء باستخدام الانحدار المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي: -

$$Y = 286799 - 838 x_1 + 839 x_2 + 2188 x_3$$

$$(-2.39) * \quad (1.66) \quad (4.53)**$$

$$R^2 = 0.79 \quad F = 19.8**$$

#### 1.6 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لاجمالي المشاركة خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى إجمالي فرص العمل

X2 تشير إلى إجمالي عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة T

المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضي السابق لطبيعة البيانات موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالي المشاركة هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال المستفيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

#### اجمالي الاستثمارات

بدراسة العلاقة بين إجمالي الاستثمارات وكلا من فرص العمل والمستفيدين من الرجال، المستفيدات من النساء باستخدام الانحدار المتعدد فكانت النتائج على النحو التالي: -

$$Y = 5487100 - 4835 x_1 + 4261 x_2 + 11315 x_3$$

$$(-2.6) * \quad (1.6) \quad (4.4)**$$

$$R^2 = 0.73 \quad F = 14.7**$$

#### 1.8 = Durbin Watson

حيث:

Y تشير إلى القيمة التقديرية لاجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة.

X1 تشير إلى إجمالي فرص العمل

X2 تشير إلى إجمالي عدد المستفيدين من الرجال

X3 تشير إلى عدد النساء المستفيدات.

( ) الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة T

يتضح من النتائج أن إجمالي فرص العمل تتناقص من عام لآخر بحوالي 3997 فرصة عمل خلال فترة الدراسة وهذا يشير إلى أن القروض المقدمة لم تؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة ولم تستخدم في الغرض المخصص لها، وبالرغم من أن القروض المقدمة تزايدت بمقدار واحد جنييه والتي أدت إلى تزايد فرص المستفيدين من الرجال بعدد 3422 فرصة عمل خلال نفس الفترة الزمنية ولم تثبت معنويتها، بما يعني أن القروض لم تستخدم في الغرض المخصص لها للنساء ولكن استفاد منها الرجال وهذا يتضح مع واقع الحال حيث تستخدم القروض لزواج الأبناء أو لبناء منزل ولا تستخدم لإيجاد فرص عمل جديدة للنساء، في المقابل تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة

- 2- الافتقار إلى السجلات المالية المنتظمة كالميزانيات السنوية والسجل التجارى والبطاقة الضريبية، حيث يتهرب بعض أصحاب المشروعات حديثة المنشأ من استخراج المستندات الرسمية اللازمة لتسجيل المشروع وذلك لأسباب التهرب الضريبى نتيجة ارتفاع إجمالي الضرائب التى يتم تحصيلها.
- 3- محدودية الخبرة المصرفية والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية حيث أن معظم القائمين على المشروعات الصغيرة ذو خبرة مصرفية محدودة.
- 4- عدم ملائمة أجل القروض التى يرغب أصحاب المشروعات فى الحصول عليها لأغراض الإنشاء، والتى غالباً ما تكون متوسطة وطويلة الأجل مع القروض التى تفضل البنوك منحها وهى القروض قصيرة الأجل.
- 5- اتباع البنوك لنظام تخصيص الإئتمان حيث كانت البنوك سابقاً تفضل تمويل المشروعات الكبرى.

#### ثانياً: المعوقات غير التمويلية

وهى المعوقات التى تواجه المنشآت ولا تكون مرتبطة بعمليات التمويل وتشمل هذه المعوقات (المعوقات التسويقية، والمعوقات الفنية، والمعوقات الإدارية والمؤسسية).

- 1- **المعوقات التسويقية:** تشكل عملية التسويق أحد أهم المراحل لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر من أهم المشاكل التى تواجه المشروعات بسبب افتقارها لوجود بحوث فى مجال التسويق ونقص المعلومات الملائمة فيما يخص المنافسين، والموردين، والوسائل التكنولوجية الحديثة، وأسواق التصدير، وتتمثل فى محدودية قنوات التسويق وشبكات التوزيع وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة فى مجال التجارة الداخلية والخارجية.
- 2- **المعوقات الفنية:** التى تتمثل فى القصور فى إعداد العمالة الفنية المدربة نتيجة نقص أنظمة التدريب المهنى والتعليمى، وضعف القدرات والمهارات الفنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة مثل المحاسبة والإدارة والخدمات القانونية والاستشارية وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج.
- 3- **المعوقات الإدارية والمؤسسية:** التى تتمثل فى صعوبة الإنشاء والتسجيل والترخيص للمشروعات الصغيرة خاصة الناشئة نتيجة تعقيد بعض الإجراءات داخل

يتضح من النتائج أن اجمالى فرص العمل تتناقص من عام لآخر بحوالى 4835 فرصة عمل خلال فترة الدراسة، وهذا يشير الى أن إجمالى الاستثمارات لم تؤدى الى توليد فرص عمل جديدة وهذا عكس المنطق الاقتصادى الذى يعكس أنه مع تدفق استثمارات جديدة تتوالد فرص عمل جديدة، مما يشير أن الاستثمارات التى تتم زيادتها لم تستخدم فى الغرض المخصص لها، ومع تزايد اجمالى الاستثمارات بمقدار واحد جنيه يتزايد عدد المستفيدين من الرجال بعدد 4261 مستفيد خلال نفس الفترة الزمنية ولم تثبت معنويتها، بما يعنى أن إجمالى الاستثمارات لم تأتى بتأثير كبير على المستفيدين من الرجال، فى المقابل تزايد عدد النساء المستفيدات خلال الفترة الزمنية للدراسة بمقدار 11315 مشروع ونسبة أكبر من نسبة استفادة الرجال، ويتبين من قيمة (F) وقيمه معامل التحديد ( $R^2$ ) وقيمة T المحسوبة المطابقة للنموذج الرياضى السابق لطبيعة البيانات موضع الدراسة أن أقوى المتغيرات المعنوية المؤثرة لاجمالى المشاركة هو متغير المستفيدات من النساء وأما عدد الرجال السقيدين فلم تثبت معنويتهم الإحصائية.

#### أهم المعوقات التى تحد من الدور التمويلي للقطاع المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد والتى تتمثل فى: المعوقات التمويلية والمعوقات غير التمويلية.

#### أولاً: المعوقات التمويلية

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى بداية انطلاق المشروعات، فكثيراً ما تعتمد فى نشاطها على مواردها الذاتية أو على القروض العائلية، حيث أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفر الضمانات اللازمة، فضلاً عن ضرورة وجود دراسة جدوى للمشروع والتى نادراً ما تكون متوفرة، وقد أثبتت بعض الدراسات التى أعدها البنك الدولى أن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة فى البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها فإنها تفضل تمويل المشروعات الكبيرة الأكثر ربحية والتى تتسم بالسمعة الجيدة وجدارة الملاءة المالية، وذلك لضمان استيفاء شروط الاقتراض وتقديم الضمانات الكافية، حيث يتراوح قيمة التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر نحو (4-8%)، ويرجع ذلك إلى عدم رغبة البنوك بتمويل هذه المشروعات على الرغم من أن نسبة تعثرها لا تتعدى 1% فقط وذلك لعدة أسباب منها:

- 1- التكلفة المرتفعة لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والدراسة الإئتمانية والاستعلام الإئتمانى وغيرها من المصاريف الإدارية.

- التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي، بما يتوافق مع الريف المصري والمرأة الريفية.

تم الاستعانة بالبيانات الثانوية التي تخدم هذا البحث من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات، وصندوق التنمية المحلية، وبعض مؤسسات التمويل في مصر

#### نتائج البحث:

1- توصلت الدراسة إلى تطور قوة العمل الكلية في مصر حيث ارتفعت قوة العمل الكلية من حوالي 28.9 مليون نسمة عام 2018 إلى حوالي 30.12 مليون نسمة عام 2022 بمعدل زيادة بلغت حوالي 1.26 مليون نسمة بما يمثل نحو 4.4%، وبلغ متوسط قوة العمل حوالي 29.03 مليون نسمة خلال الفترة (2018-2022)

2- كما توصلت إلى تطور قوة العمل الزراعية في مصر وارتفاع قوة العمل الزراعية من حوالي 6.9 مليون نسمة بما يمثل نحو 23.9% من قوة العمل الكلية عام 2018 إلى حوالي 8.5 مليون نسمة بما يمثل نحو 28.2% من قوة العمل الكلية عام 2022 بمعدل زيادة بلغت حوالي 1.5 مليون نسمة بما يمثل نحو 23.2%، وبلغ متوسط قوة العمل الزراعية حوالي 7.7 مليون نسمة بما يمثل نحو 26.3% من قوة العمل الكلية خلال نفس الفترة (2018-2022)، في حين انخفضت نسبة البطالة في مصر من نحو 9.9% عام 2018، إلى نحو 7.5% عام 2022، وبلغ متوسط نسبة البطالة في مصر نحو 8.13% خلال الفترة (2018-2022).

2- تبين أن القطاع التجاري قد استحوذ على نحو 3.3 مليار جنيه تمثل نسبة نحو 40.6% من جملة القروض، يليه قطاع الإنتاج الحيواني حيث بلغ قيمة القروض به نحو 1.9 مليار جنيه تمثل نحو 23.3% من جملة القروض، وتأتي قروض المهن الحرة في المؤخرة حيث بلغ قيمة القروض بها 69.9 مليون جنيه أي نحو 0.86%، أما من حيث متوسط قيمة القرض يتضح من الشكل أن مشروعات القطاع الخدمي جاءت في المقدمة بقيم قدرها 49.9 ألف جنيه، يليه مشروعات القطاع الصناعي بمتوسط قرض قدره 48.9 ألف جنيه، ثم القطاع التجاري بمتوسط قرض قيمته 46.3 ألف جنيه.

المؤسسات الحكومية، ووجود صعوبات في الدخول إلى الأسواق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود نظام مؤسسي مثل وجود نقابة أو اتحاد يجمع أصحاب المشروعات الصغيرة.

#### ملخص البحث

يمثل عنصر العمل في علم الاقتصاد العنصر الثاني من عناصر الإنتاج بعد عنصر الأرض، ولما كان عنصر العمل في مصر أو في الدول النامية التي تتميز بالصناعات كثيفة العمالة عامة وفي الزراعة خاصة، ونظراً لما تعانيه العمالة في مصر خاصة خلال الفترة (2018-2022) من انتشار البطالة في القوى العاملة خاصة في قطاع الزراعة حيث تتسم الزراعة المصرية بالموسمية وبالتالي تنتشر البطالة في قطاع الزراعة باقى السنة، حيث بلغ حجم التشغيل والبطالة معاً عام 2022 حوالي 30.12 مليون نسمة فوق سن الـ 15 في سن العمل بواقع 25.10 مليون نسمة من الذكور في مقابل 5.11 مليون نسمة من الإناث مما يشكل وجود فائض في العمالة التي تعتبر قوى عاطلة خلال تلك الفترة.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، حيث أنها لا تقدم فرصاً للتوظيف فقط بل إنها تعتبر الدافع الرئيسي لمزيد من الابتكارات التكنولوجية وزيادة الصادرات وزيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى ولذلك فإنها تعتبر المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى.

والواقع أن إدارة المشروعات الجديدة يعتبر من الأهمية بما كان فى التحليل الاقتصادى لما تلعبه الإدارة فى نجاح المشروع وقيامه على أسس علمية تضمن له تسويق منتجاته أو خدماته التى يقوم بها. تتمثل مشكلة البحث فى انتشار البطالة خاصة فى القطاع الزراعى الذى يتصف بالموسمية فى العمالة الزراعية فى الريف المصرى، كما تتمثل مشكلة البحث فى المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقام فى الريف المصرى خاصة المعوقات التمويلية، والإدارية، واستهدف البحث التعرف على كيفية التغلب على مشكلة البطالة فى الريف المصرى من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- التغلب على المعوقات التمويلية والإدارية التى تواجه تلك المشروعات فى الريف المصرى.

(5) **سمير عبد الحميد عريقات**، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة "معهد التخطيط القومي، يوليو 2004.

(6) **كنجو عبود كنجو**، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2006.

(7) **مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والإستشارات** ، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة (مسودة التقرير النهائي) ، بيا 2025 رؤية إستشرافية، جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ، مايو ، 2008.

(8) **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي**، دراسة عن دور صندوق التنمية المحلية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، قسم بحوث التمويل، 2021.

(9) **وزارة التنمية المحلية، المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة.**

(10) **نهلة حمدي عبد الحميد البنا**، دراسة اقتصادية لدور بعض المنظمات في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، فرع دمنهور، جامعة الاسكندرية، 2001.

(11) **وزارة التنمية المحلية**، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، 2020.

#### المراجع الأجنبية

1-Lerch, " The Study of an Operational Definition for Micro, Small and Medium Sized Enterprises in Egypt , IDRC Contract SMEPOL/ 100168A 2001

2-Social Fund for Development – Annual Report 2004.

3-Food and Agriculture Organization of United Nations "The State of World Fisheries and Aquaculture". Rome, 2000.

4-  
<http://www.worldbank.org/html/fpd/privatesector/sme.htm.html102-96act/1996/www.polity.org.za/html/govdocs/legislation>

5-  
<http://www.worldbank.org/html/fpd/privatesector/sme.htm>.  
[www.asem-focalpoint-cp.org/pdf/chapter-](http://www.asem-focalpoint-cp.org/pdf/chapter-)

6-[www.se.ne.jp/policies/.2kaisegaiyo/index/html](http://www.se.ne.jp/policies/.2kaisegaiyo/index/html)

3- اشارت النتائج الى ان نشاط الصندوق قد تزايد نحو توسيع قاعدة المستفيدين من النساء والرجال حيث زيادة قيمة القروض الموجهة للتنمية الزراعية وزيادة اعداد المستفيدين والمشروعات وفرص العمل حيث ثبتت معنوية الفروض الاحصائية بين متوسط الفترتين للمتغيرات المدروسة جميعها باستخدام اختبار (T) للفروق بين الفترتين فيما عدا نسبة المساهمة الذاتية.

#### توصيات البحث

من خلال نتائج البحث تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات:

1- ضرورة إعادة توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المحافظات طبقاً لعدد السكان وحاجة كل محافظة.

2- ضرورة مراقبة التمويل الذي يتم خروجه من مصادر التمويل حتى لا يأخذ مسار آخر غير المخصص لأجله.

3- توحيد جهاز واحد لتمويل المشروعات يتم فيه تجميع كافة مصادر التمويل.

4- ضرورة عمل دورات تدريبية لأصحاب تلك المشروعات على دراسات الجدوى المطلوبة منهم.

5- مرونة آجال القروض اللازمة لتمويل تلك المشروعات لتتوافق حسب طبيعة المشروع وفي المدة الزمنية التي يتطلبها المشروع.

#### مراجع الدراسة

##### المراجع العربية:

(1) **الصندوق الاجتماعي للتنمية**، سجلات انجازات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، بيانات غير منشورة خلال الفترة (2001-2020).

(2) **الملتقى الاقتصادي، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثاني والعشرون، القاهرة ، مايو 2007.**

(3) **رشيد عليوة**، "دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية"، ادارة الشركات والاتحادات العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2008.

(4) **سارة محمد صابر رشوان وآخرون**، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، إبريل 2022.

الملاحق

جدول (1) إجمالي القروض ، المساهمة الذاتية، الاستثمارات ،عدد المشروعات ، المستفيدين وفرص العمل لصندوق التنمية المحلية طوال فترة الدراسة من (2003 - 2022)

السنة	عدد المشروعات	فرص العمل	مستفيدين ذكور	مستفيدين نساء	اجمالي القروض (جنيه)	اجمالي المشاركة (جنيه)	اجمالي الاستثمارات (جنيه)	نسبة مشاركة المرأة
2003	5235	5070	3527	1708	13262346	3002062	16264408	33
2004	7293	8047	4186	3107	12370000	3157398	15527398	43
2005	6461	7666	2444	4017	15615400	4290552	19905952	62
2006	7011	8164	2643	4368	15678950	4082188	19761138	62
2007	8056	8191	3400	4656	18620900	4558220	23179120	58
2008	7939	7878	3525	4414	25393850	5952770	31346620	56
2009	10335	11335	4690	5645	34933130	7353270	42286400	55
2010	9629	7629	4219	5410	32961770	7772270	40734040	56
2011	11364	11364	4928	6436	41421355	11182122	52603477	57
2012	8471	8471	3754	4717	29601050	7485590	37086640	56
2013	8535	8038	3735	4800	30294850	8138781	38433631	56
2014	5100	6100	1980	3120	17901650	4309350	22211000	61
2015	5623	5523	2138	3485	20084300	4154325	24238625	61
2016	5307	5007	2096	3211	22636000	4546300	27182300	54
2017	2670	2170	1090	1580	14055000	2816200	16871200	67
2018	3522	3022	1175	2347	15861500	3172900	19034400	67
2019	1876	1476	612	1264	8692500	1745500	10438000	67
2020	3511	3011	1196	2315	27366000	5518200	32884200	67
2021	2694	2244	904	1790	18029250	3631850	21661100	66
2022	3102	2627	1050	2052	22697625	4575025	27272650	66
المجموع	123734	123033	53292	70442	437477426	101444873	538922299	57
المتوسط	6187	6152	2665	3522	21873871	5072244	26946115	57

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية - المشروعات الصغيرة - بيانات غير منشورة

جدول (2) اجمالي القروض، المساهمة الذاتية، الاستثمارات، عدد المشروعات، المستفيدين وفرص العمل خلال فترتي الدراسة من (2003-2012) ، (2013-2022)

نسبة مشاركة المرأة	إجمالي الاستثمارات (جنيه)	اجمالي المشاركة (جنيه)	اجمالي القروض (جنيه)	مستفيدات نساء	مستفيدين ذكور	فرص العمل	عدد المشروعات	السنة
33	16264408	3002062	13262346	1708	3527	5070	5235	2003
43	15527398	3157398	12370000	3107	4186	8047	7293	2004
62	19905952	4290552	15615400	4017	2444	7666	6461	2005
62	19761138	4082188	15678950	4368	2643	8164	7011	2006
58	23179120	4558220	18620900	4656	3400	8191	8056	2007
56	31346620	5952770	25393850	4414	3525	7878	7939	2008
55	42286400	7353270	34933130	5645	4690	11335	10335	2009
56	40734040	7772270	32961770	5410	4219	7629	9629	2010
57	52603477	11182122	41421355	6436	4928	11364	11364	2011
56	37086640	7485590	29601050	4717	3754	8471	8471	2012
55	298695193	58836442	239858751	44478	37316	83815	81794	المجموع
55	29869519	5883644	23985875	4448	3732	8382	8179	متوسط الفترة
56	38433631	8138781	30294850	4800	3735	8038	8535	2013
61	22211000	4309350	17901650	3120	1980	6100	5100	2014
61	24238625	4154325	20084300	3485	2138	5523	5623	2015
54	27182300	4546300	22636000	3211	2096	5007	5307	2016
67	16871200	2816200	14055000	1580	1090	2170	2670	2017
67	19034400	3172900	15861500	2347	1175	3022	3522	2018
67	10438000	1745500	8692500	1264	612	1476	1876	2019
67	32884200	5518200	27366000	2315	1196	3011	3511	2020
66	21661100	3631850	18029250	1790	904	2244	2694	2021
66	27272650	4575025	22697625	2052	1050	2627	3102	2022
62	240227106	42608431	197618675	25964	15976	39218	41940	المجموع
62	24022711	4260843	19761868	2596	1598	3922	4194	متوسط الفترة

المصدر: وزارة التنمية المحلية - المشروعات الصغيرة - بيانات غير منشورة